سورية: الانتخابات الرئاسية معركة الاستقلال الوطني الثاني

■ حميدي العبدالله

معركة الانتخابات الرئاسية في سورية تختلف هذه المرة عن سائر الانتخابات الرئاسية التي شهدتها سورية، سواء في العهد الليبرالي في خمسينات القرن الماضي، أو في العهود السابقة التي أعقبت هذا العقد.

في خمسينات القرن الماضي كانت انتخابات الرئاسة عبارة عن معركة تخوضها دول متعددة عبر واجهات سورية، ويفوز فيها الرئيس الذي يمثل توازن القوى الإقليمي والدولي السائد لحظة الانتخابات الرئاسية، وكان دور الشعب السوري دور الشاهد الزور.

في العقود الممتدّة منذ الستينات حتى الانتخابات الرئاسية المقرّرة في 3 حزيران المقبل كانت الانتخابات الرئاسية محسومة سلفاً لأنها ليست انتخابات تعددية أولاً، وكانت الانتخابات ثانياً استفتاء لا أكثر ولا أقل، وكانت تعبّر دستورياً وسياسياً عن هذه السمة، رغم من أنّ الكلمة الأولى والأخيرة في هذه الاستفتاءات كانت للوضع الداخلي السوري، وما من تأثير للمعادلات الدولية والإقليمية في نتائجها.

الانتخابات الرئاسية في 3 حزيران تختلف عن الانتخابات التي شهدتها سورية في عقد الخمسينات، والعقود التي تلته. تختلف عن انتخابات الخمسينات في أنها تمثل معركة في وجه الذين يريدون من جديد الهيمنة على القرار السيادي الوطني، بحيث يتمكنون، كما كان يحدث في الانتخابات الرئاسية في عقد الخمسينات، من العودة إلى وضع تصبح فيه الكلمة الفصل في انتخابات رئيس الجمهورية العربية السورية للدول المهيمنة عالمياً والدول المرتبطة بها إقليمياً وليس للشعب السوري.

منذ آذار 2011 سعت الدول الاستعمارية ودول الهيمنة ودول المنطقة التي تدور في فلكها إلى سلب السوريين حقهم في انتخاب رئيسهم، وتسمية رئيس وبطانة حاكمة معه في واشنطن ولندن وباريس، وسعوا إلى إسقاط الدولة الوطنية، وتفكيك مؤسساتها، وضرب جيشها الوطني للوصول إلى هذه الغاية، فالمخطط كان يستهدف:

أولاً: إسقاط الدولة، وإعادة سورية إلى عصر التبعية على غرار ما حصل في بعض البلدان العربية، خاصة ليبيا.

ثانياً: إذا تعذر ذلك، العمل بجهد مستطاع على تعطيل الانتخابات الرئاسية وإحداث فراغ دستوري يسهل على دول الهيمنة تحقيق ما عجزت عن تحقيقه عسكرياً وفي الميدان، ولذلك عارضت بقوة إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري، علماً أن ذريعة الوضع الأمني المضطرب في سورية هي أدنى مستوى وأقل حدة من دول أخرى لم يمنعها وضعها المضطرب أمنياً واحتلال الجيوش الأجنبية لها من إجراء الانتخابات، ولم يُشكّك في نزاهتها وصحة التمثيل الناجم عنها. حدث ذلك في ليبيا وفي أفغانستان، ويحدث الآن في العراق ومصر، وحدث في العراق طيلة فترة الاحتلال الأميركي.

اليوم، يأتي يُحدّد موعد للانتخابات الرئاسية في 3 حزيران مع الإصرار على إتمام هذا الحدث الدستوري وتوفير شروط إجرائه في وضع أفضل من مناطق كثيرة مثل أفغانستان وغيرها، ما يشكل معركة لصون استقلال سورية الوطني أكثر مما هو انتخاب رئيس للجمهورية بإرادة غالبية أبناء الشعب السوري.

بهذا المعنى، فإن معركة الانتخابات الرئاسية اليوم هي معركة الاستقلال الوطني الثاني، ومثلما كانت معركة الجلاء في 17 نيسان عام 1946 التي سبقها قصف جيوش الاحتلال الفرنسي للبرلمان السوري معركة الاستقلال الوطني الأولى، فإن معركة الانتخابات الرئاسية التي حددها مجلس الشعب (البرلمان الحالي) الذي سقطت في محيطه قذائف عملاء الاستعمار الفرنسي الجدد، هي معركة الاستقلال الوطني الثاني، فالتصويت للرئيس بشار الأسد في هذه الانتخابات ليس تصويتاً لانتخاب رئيس جديد للجمهورية العربية السورية فحسب، بل مساهمة عبر صناديق الاقتراع في صدّ هجوم يهدف إلى سلب سورية استقلالها الوطني مرة أخرى وإعادتها إلى حظيرة الهيمنة الاستعمارية.

دمشق تصنع المجد وتُهديه

■ علي بن مسعود المعشني

برهنت الأحداث ونتائجها أنّ الرهان على صمود دمشق وثباتها وانتصارها، هو مثل الرهان على جواد عربي أصيل، ومثل الرهان على العربيّ الأصيل الذي يستمدّ صلابته وإشاره من النخلة التي تنحني للعواصف ولا تنكسر، ومن جلد الجمل العربيّ وعزته وكبريائه ومن إبائه ورفضه وضع رأسه على التراب حين يستشعر الموت. الأشهر الثلاثة التي وضعها المتآمرون سقفاً أعلى لفناء سورية نظاماً وسياسات وكياناً دخلت عامها الرابع، وانهارت مفاصل استراتيجيتهم مفصلاً مفصلاً، ومرحلة مرحلة، بدءاً من جمهورية بابا عمرو المرجوّة، لفصل حمص وجعلها بنغازي سورية، وصولاً إلى تحصينات القلمون، مروراً بما أسموه بـ«زلزال دمشق»، وإغتيال خلية الأزمة، والغوطة الشرقية، والقصير وما أدراك ما القصير. تهاوت عروش واختفت وجوه وتغيرت أدوار ومسميات، وسقطت تحالفات، واختصم أشقاء، وانقلب «أصدقاء سورية» بعضهم على بعضهم الآخر، وسفينة دمشق تتهادى بكل شموخ وكبرياء بقيادة ربانها بشار، غير آبهة بالصغار وأفعالهم، ولا بتلويح الكبار ووعيدهم، يناجيها المجد وتتبعها أمجاد، وإن خاطبها الجاهلون قالت سلامًا.

بكل يقين وثقة نقول اليوم، لو توقع المقامرون بالتآمر على دمشق أن سحرهم سيبطل، وأن كيدهم تدميرهم، وأن دمشق ستتشظى في وجوههم وتنال من عروشهم ومصالحهم، لفكروا ألف مرة ومرة قبل الإقدام على مقامرة كهذه وحصد الخُسران المبين.

لم يبق لهم اليوم من خيار، لا سياسية ولا عسكر ولا تخطيط ولا استراتيجية، سوى الهرب إلى الأمام، والانغماس أكثر في الدم السوري، لتصبح دمشق مقبرة لتاريخهم وأحلامهم ومجاهديهم ومخططاتهم، ولتجعل من الكبير قزمًا يتلقى صدقات الهزائم المشرفة من أقرانه بين الحين والآخر، والصغار طحالب على مجرى الحوادث تعصف بهم تيارات الماء والهواء.

هرب المتآمرون من عار خُسرانهم إلى مستنقع ومقبرة كبرى اسمها أوكرانيا، كملاذ بائس أخير، لمقايضة دمشق بكييف، فأهدوا الدب الروسي سانحة تاريخية لن تتكرر، فأطلق رصاصة الرحمة على القطبية الواحدة، واعتلى عرش السيادة بعد عقود الانزواء القسري، وأعلن القيصر بوتين، أنه لولا عرين الأسد ما احتمى الدب ولا صال وجال كلاعب أوحد، متسلحًا بأسباب الحيوية والقوة كلّها وملوحًا بها.

دمشق ليست عاصمة، وسورية ليست كياناً جغرافياً، بل قصة مُلهمة للشعوب وعابرة للحدود والأجيال. ثقافة إنسانية لمفهوم العزة والكرامة والكبرياء، وانتصار القيم النبيلة والحق والإرادة، والحضارة على المدنية، والاستراتيجية على التكتيك، والعقل على الجهل، والاعتدال على الغلوّ، والخير على الشرّ، والوطنية على المواطنة، والدين على المذهبية، والأمة على الطائفة بل هي ملحمة إنسانيّة متكاملة الفصول.

لا عجب من صمود دمشق ويقينية إنتصارها، بل العجب من ركوع دمشق وهزيمتها، وأن تقبل الهزيمة وتتقبل الركوع وهي بكامل وعيها وقواها وباختيارها!

دمشق شكلت عالماً جديداً متعدد القطب وسلمته للحليف الروسي الصلب، تقديرًا لبسالته ووفائه، ودمشق أهدت الحليف الإيراني إذعاناً غربياً مُذلاً وغير متوقع أو مسبوق، ودمشق أيقظت مصر هبة النيل والعروبة من سباتها وقدريتها، ودمشق شتّتت مجلس التعاون والجامعة العربية وجعلت منهما مللاً ونحلاً وشيعاً، وكشفت هشاشتهما، وجعلت خيارهما الوحيد إما الإذعان لمصالح الأمة والانصياع للغة العقل والمنطق والواقع، أو التلاشي والزوال الأبدي، ودمشق فضحت ما سُمي بـ«الربيع العربي» وأدواته من خطط وتضليل ورموز وأدوار ومراحل، ودمشق كانت الفيصل بين دين الرحمن ودين الشيطان، ودمشق أوضحت الفرق بين الجهاد في سبيل الله والجهاد في سبيل الأطلسي، ودمشق جلت الغبش عن المسلمين والمتأسلمين، والعرب والمستعربين.

كم أهدت دمشق للعالم والبشرية، هدايا نفيسة وثمينة خلال زمن محنتها القصير جدًا، وكم نبشت خفايا وفضحت سرائر ونوايا، وكم عجلت في منايا، وكم أسقطت من أقنعة وأوراق توت عن وجوه وعورات!؟ أهدتنا دمشق زمناً كاملاً من الدروس والمواعظ والعبر، مختزلاً في ثلاث سنين عجاف فحسب.

صدق المؤرخ وول ديورانت مؤلف موسوعة الحضارة إذ قال:

« لكل إنسان وطنان، وطنه الأصلي وسورية « لهذا شغلت دمشق الورى، وأنارت الدجى، فهي أمّ البشر. ومن عبثوا بسورية فكأنهم عبثوا بالقضاء والقدر.

قبل الختام: امتزج الدم العربي على أرض فلسطين عام 1948، لماذا !؟ لأنها أرض عربية... وامتزج الدم العربي على أرضي سيناء والجولان عامي 1967 و1973، لماذا!؟ لأنهما أرض عربية... وفي عام 2011، يُقال لنا: بشار لم يُطلق رصاصة واحدة في الجولان! لماذا !؟ لأن الجولان يُراد له أن يصبح في وجدان العربي المعاصر أرض سورية، لا أرضاً عربية! كما تحولت قضية فلسطين من صراع عربي ـ صهيوني إلى صراع فلسطيني ـ صهيوني في الخطابين السياسي والإعلامي العربيين اليوم تمهيداً لوأد القضية، والقبول بأيّ تسوية.

عام 1948، شدّ الرحال من تونس 12 ألف مجاهد تونسي لنصرة فلسطين، أتوا على كل ضامر ومن كل فج عميق، وقضى منهم العديد جوعًا وعطشًا في مجاهل الصحراء تلبية لفريضة الجهاد في سبيل الله، واليوم يشد ضعفهم الرحال من تونس، لكن إلى دمشق تلبية للجهاد في سبيل الأطلسي، فشتان ما بين الجيلين والتربيتين والتعليمين والجهادين. فكم أنت عظيمة يا دمشق وعصية في ضعفك وقوتك، جليّة في رسالتك.

دولة عملاقة في بلاد الشام والعراق لاجتثاث الإرهاب

عبد الحفيظ أبو قاعود*

يُنفذ المشروع التكفيري الإرهابي في المنطقة والإقليم بالتعاون مع الحليف الغربي المتصهين بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وبالتنسيق مع منظومة التحالف الأمني الإقليمي المنضوية في المشروع الاستسلامي، ويشارك في مؤامرة الحرب الكونية على سورية، من سورية. لكن المشروع بأبعاده السياسية والأمنية والعسكرية يتقاطع في أهدافه وبرامجه وآلياته مع المشروع الاستراتيجي للأمة في إقامة قواعد التشبيك الاقتصادي والاندماج السياسي والتكوين المجتمعي للمحورالمقاوم، عبر مؤامرات الحروب الاحتلالية والكونية،لإدامة الاشتباك العسكري والاستخباري الأمني في الاقليم والمنطقة، فالمشروع الإرهابي التكفيري، الذي تبنته حركات الاسلام السياسي؛ وجد في إطار الأهداف الاستراتيجية للخطة الجيو- سياسية «الاسرائيلية»، في جانبها السياسي، إذ شكلت اتفاقية «كامب ديفيد» أولى حلقاتها التآمرية واستهدف بَلقنة المنطقة وتفتيتها وتقطيع أوصالها لخدمة المشروع الصهيوني في فلسطين المحتلة، ومنع إقامة دولة اتحادية مركزية عملاقة في بلاد الشام والرافدين، والمحافظة على أمن «إسرائيل» وتأمين المصالح الغربية في المنطقة.

فالخطة الجيو- سياسية «الاسرائيلية»، أعدت فصولها وعناصرها حكومة الإرهابي أسحق رابين عام 1976؛ وبدأ تنفيذها في شقيها السياسي والجغرافي، وتمكنت الخطة من احتواء المشروع التكفيري الإرهابي في إطارها في مراحلها اللاحقة عبر التحالف الأميركي مع تنظيم «القاعدة» لتحرير أفغانستان من الاحتلال السوفياتي، وإنشاء منظومة التحالف الأمني الإقليمي، فالمحور الأساسي للجغرافية السياسية للبلاد العربية يتركز ويتمثل في المثلث الذهبي: مصر، بلاد الشام، العراق. فبلاد الشام في سائر تفاصيل (تضاريس) هذا المحور هي قلبه، وفي حال التكوين يشكل العراق ومصر الجناحين الرئيسيين للمشروع. لكن مصر خرجت باكراً من معادلة الصراع العربي – «الاسرائيلي» الى أجل غير مسمى. لكن استدارة عجلة الزمان الطبيعية كفيلة بعودة الإبن الى حضن أمه الدافئ في وقت غير بعيد، فالرؤية الاستراتيجية لمستقبل «سورية المتجددة» السياسي من دون الربط الاستراتيجي مع العراق، والربط بينهما، من دون الترابط مع لبنان والأردن وفلسطين، مجرد أوهام وأفكار نظرية غير قابلة للتطبيق تتداولها النخب والأحزاب السياسية ترفاً في مرحلة الإصلاح العام في العالم العربي. إن أستكمال مشروع تطور «الأمة» الاقتصادي، وتقدمها الفكري والثقافي، يتطلب توافر الأسباب الموضوعية والعوامل المساعدة للانتقال من مرحلة النمط الاريعي الاستهلاكي إلى النمط الانتاجي الرأسمالي، وتطوير قواعد التشبيك الاقتصادي بين عناصرالمشروع في بعده الاقتصادي والتنموي من خلال تبني خطة أقتصادية شاملة تتلازم مع مرحلة التناوب السلمي (المرحلة الاولى) على السلطة للوصول البعد السياسي الاجتماعي (العقد الاجتماعي) لـ«دولة عملاقة» في بلاد الشام الرافدين. فالخطة الجيو- سياسية «الاسرائيلية» في جانبها الجغرافي تمثلت في أقامة شريط من المستعمرات العسكرية يمتد من بيسان شمالاً مروراً بطوق المستعمرات الكبرى حول القدس الى عين جدي جنوباً، ويضع غالبية مدن الضفة الغربية المحتلة وقراها بين فكي كماشة القطاعين ذات الأغلبية من اليهود في فلسطين المحتلة، للإبقاء على وضع«القدس الكبرى» كعاصمة للكيان الصهيوني في وسط الكيان وليس على هامشه، مثلما كانت في حدود عام 1948، وهذا سر مطالبة حكومة الارهابي نتياهو بغور الأردن ضمن السيادة «الإسرائيلية» في المفاوضات النهائية مع سلطة رام الله خوفاً من إحياء الجبهة الشرقية كي لا تؤخذ «اسرائيل» على حين غرة، مثلما أخذت في حرب تشرين 1973. مواجهة المشروع التكفيري الإرهابي في الإقليم والمنطقة، تحتاج الى تكوين دولة عملاقة تتبنى مشروع استرايتجي موازٍ يمتلك أدوات المواجهة والتوازن الاستراتيجي الكاسرلحسم معركة تحريرالأرض والإنسان العربي. هل تتبني» سورية المتجددة» المشروع الاستراتيجي الإقليمي وقيادته، للاندماج السياسي والتشبيك الاقتصادي لمواجهة المشروع التكفيري الارهابي واجتثاثه؛ فيكون ذلك مقدمة ولوج الأمة الدورة الحضارية الإنسانية الثالثة، وتحرير الأرض والانسان العربيين؟!الجواب يكمن في أقامة دولة مدنية ديمقراطية عملاقة في بلاد الشام تتناوب مكوّنات السياسية وقواعدها الاجتماعية السلطة سلمياً بعد انجاز المصالحة الوطنية بين نسيجها الاجتماعي وتطهير الجغرافيا السورية من العصابات الإرهابية التكفيرية المرتزقة ومن السلاح غير المشروع في مرحلته الأولى.

* صحافيّ ومحلّل سياسيّ أردنيّ

العلاقات اليمنية ـ السعودية: المستقبل الغامض

■ فهد المهدي

تتزايد الحوادث وتشتد وتيرتها يوماً فآخر في اليمن، فمنذ عزل الرئيس السابق علي صالح واليمن في تراجع أمني مخيف ينذر بأخطار كارثية على المنطقة، فحين كانت اليمن في أزمات كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية، إلخ، متأرجحة بين السكون والانفجار في ظل الحكم السابق ، هي الآن في انفجار دائم، يلمسه المواطن اليمني يومياً سواء من خلال سياسة الداخل المتمثلة بالحكومة بقيادة الرئيس الجديد عبد ربه منصور، الذي كان نائباً للرئيس السابق علي صالح، أو من خلال الحوادث المتراكمة في الشارع اليمني كله، ولم تقتصر الحوادث على الداخل اليمني فحسب، بل ظهرت قوى إقليمية ودولية لتغذية هذه الأزمات على نحو علنيّ وسافر، ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

تعتبر السعودية أبرز القوى الإقليمة التي تمسك بخيوط اللعبة اليمنية، سواء بإدارتها للحكومة اليمنية تحت عناوين «الحلول» مستندة إلى قوى عالمية للضغط على الحكومة اليمنية واستغلال نقاط الضعف فيها اقتصادياً وسياسياً، أو من خلال حلفائها التقليدين في الجيش اليمني والقبيلة والإعلاميين والسياسيين. وذكرت مجلة «فورين أفيرز» الأميركية «أن السعودية سعت دوماً إلى جعل الحكومة المركزية في اليمن ضعيفة ومنقسمة، فوجود يمن قوي وموحّد قد يتسبّب بالمشاكل للعائلة السعودية المالكة». فالسعودية تعتبر اليمن مصدر خطر ويجب التعامل معه بحذر شديد، لذا ترى أنها يجب أن تتحكم في زمام السلطة في اليمن وأن يكون لها القول الفصل في الشأن اليمني.

لكن حساباتها تكاد تكون هباء منثوراً بسبب ظهور قوى جديدة على الساحة اليمنية وأبرزها «الحوثيّون» المنتشرون بشكل كبير على الحدود السعودية ويشكلون في نظر السعوديين خطراً جسيماً على المملكة، فحين لم يستطع الرئيس السابق إزالة هذه القوة من خلال ست حروب خاضها معهم مدعوماً من السعودية، أصبحت الأخيرة متوجسة خيفة من هذه القوة المستجدة على الساحة اليمنية وحصدت في الآونة الأخيرة ثقة كبيرة فدخلت بقوة في المشهد السياسي اليمني.

وما زاد الأمر تعقيداً للمملكة ظهور تقارير سرية حول وجود احتياطي نفطي هائل في المنطقة الواقعة بين الجوف ومأرب وصحراء الربع الخالي. وزاد تأكيد هذه التقارير التحرك الأميركي ببعث خبراء إلى حقول مأرب في اليمن الشمالي . حينها سارعت السعودية لاحتواء التحرك الأميركي من خلال احتواء النظام اليمني التابع لها والمدعوم منها، وبذلك أبعدت هاجس اكتشاف مناطق جديدة للنفط، وجعلت اليمن مكتفية بما تنتجه من نفط وتعود عائداته إلى قوى عسكرية ومشائخ متنفذين في اليمن ومعظمهم حلفاء للمملكة.

من ناحية أخرى، تريد السعودية أن تكون اللاعب الرئيسي في إدارة أزمة اليمن، بعد خلع الرئيس اليمني السابق من خلال حلفائها داخل اليمن والتي ربتهم على يديها لسنوات عديدة، رغم أنها فقدت حليفين قويين لها في الساحة اليمنية هما الرئيس السابق المدلل لديها علي صالح بعدما أدركت الرياض أنه بات يشكّل تهديداً للاستقرار بدلاً من أن يكون حامياً لها، وحزب الإصلاح «الاخواني» والذي كان حلفاً ايديولوجياً مهماً لنشر الفكر الوهابي المتطرف إذ كانت السعودية المسيّر والداعم لهذا الحزب «الإخواني» لفترات زمنية عديدة يتبعونها أتباع الغراب و«من يكن الغراب له دليلاً يمر به على جيف الكلاب» لكن هذه العلاقة بدأت تتقلص شيئاً فشيئاً وزادت حدتها بعد الحوادث التي وقعت في الساحة المصرية وسقوط «الإخوان» من دائرة حكم مصر، وشروع بندر بن سلطان في سياسة جديدة تتمثل في ضرب الإسلام السياسي في المنطقة وضمنه «إخوان» اليمن وجناحه العسكري «القاعدة» الذين أصبحوا خطراً على المملكة السعودية .

كذلك فقدت السعودية الكثير من تأييد المواطن اليمني الذي كان يعتبر المملكة بمثابة الحضن الدافئ له، تبدت ملامحه حين طُرد الكثير من اليمنيين من السعودية أثناء الغزو العراقي للكويت في 2 آب 1990، وازدات وتيرته بعد اتخاذ المملكة سلسلة من القرارات لتنظيم سوق العمل وترحيل ألوف اليمنيين العاملين والمقيمين في السعودية بطريقة بشعة ولا إنسانية في تعتيم إعلامي ودولي.

من ناحية أخرى، بسبب تدخل السعودية العملي في شن هجمات بسلاحها الجوي أثناء الحروب التي كانت تشن على الحوثيين من قبل الرئيس المخلوع ، جعلت من نفسها قوة عملية في تدمير قرى يمنية كثيرة وقتل من فيها وتهجير أهلها، والتهديد المتكرر للحوثيين، وتشويه صورتهم عبر وسائل إعلامها وعبر منابر مشائخ الفتنة، بل ودعم الميليشات التكفيرية (القاعدة) في اليمن لشن هجمات على الحوثيين من خلال إثارة الفتنة الطائفية والنعرات المذهبية، والهجوم المسلح للمناطق الموجودين فيها، وما سلسلة الاغتيالات والتفجيرات التي في الساحة اليمنية وإشعال الفتنة بين شمال اليمن وجنوبه إلا لأجل أن تتآكل اليمن من الداخل وبذلك إدخاله في حروب داخلية لا تنتهي، وبذلك تنتهج سياسة «فرق تسد».

لذا يمكن أن نتساءل عن طبيعة العلاقة المستقبلية التي تواجه البلدين ؟ وعن الأطر التي ترسم هذه العلاقة، خاصة بعد الانقسام الحاصل في المنظومة اليمنية والتغيير الحاصل في البيت الملكي السعودي؟ وهل يا ترى ستشهد المنطقة صراعاً مسلحاً على الحدود اليمنية السعودية؟ أعتقد أن العلاقة تُرسم ملامحها من خلال القوة النافذة على الأرض والمسيطرة، وأن للوعي للمصير المحتوم من قبل الساسة والمتنفذين في اليمن له دوراً في رسم هذه العلاقة التي من شأنها أن تدخل اليمن إما في استقرار وأمن، أو في حروب أهلية تنذر بصومله اليمن عرقياً ولبننته طائفياً، وبقاء اليمن مستقبلاً بعيداً عن السرب الخليجي يضاعف تفاقم أزمة العلاقة اليمنية السعودية فقد تتحول اليمن الى سلاح ضد السعودية، خاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية داخل اليمن، وعدم التسوية الحدودية بين اليمن والسعودية في المناطق ذات الثروة النفطية الهائلة ما قد يتسبب مستقبلاً بمواجهات دامية بين البلدين الجاريين.

لا مصالحة من دون حسم النهج والخيار

■ راسم عبيدات ـ القدس المحتلة

كلّما شعر أحد طرفي الانقسام بتأزم أوضاعه أو دخل في مرحلة حرجة، يجري ويهرب للعب على وتر المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وتبدأ اللقاءات والاجتماعات المارثونية بين طرفي الانقسام، يؤكدان ويشددان على إنهاء الانقسام، ويعقدون المؤتمرات الصحافية ويصدرون البيانات التي تنبذ الفرقة، وما تتركه من تداعيات وآثار مدمرة على قضيتنا ومشروعنا الوطني! كأن الانقسام ليس من فعلهما بل بفعل مخلوقات فضائية! وما أن تتحسن ظروف أحد الطرفين، أو يشعر بأن ظروفه وأوضاعه مريحة، حتى يباشر في حملة قدح وذم وتشهير وتخوين للآخر تهرّباً من استحقاقات المصالحة.

المصالحة ليس قضية تحظى بأولويات طرفي الانقسام، فهي ورقة استخدامية لهذا الطرف أو ذاك. عندما كان مرسي يحكم في مصر شعرت حماس بأن مشروعها يتقدم ويحقق نجاحات، ولم تستعجل بالتالي المصالحة وتريد أن تفرض شروطها وبرنامجها على تلك المصالحة، وبعد سقوط مرسي وما قام به النظام المصري الجديد من إجراءات في حق «الإخوان المسلمين» وحماس وجدنا الأخيرة تخفف من سقف مطالبها وتسعى إلى المصالحة بأثمان أقل بكثير مما كانت تطرحه، وهذا غير مرتبط بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني بل بأوضاعها الداخلية. وكذلك سلطة رام الله التي تفاوض «إسرائيل» برعاية أميركية، غير مستعجلة المصالح، كي لا تتهم بتخريب المفاوضات، لكن عندما دخلت المفاوضات في أزمة ولم تحقق أي نتيجة يمثل إنجازاً لسلطة رام الله أخرجت ورقة المصالحة كقضية ضغط وتكتيك ليس أكثر، وكلتا السلطتين نمّت لهما مصالح وامتيازات، والمصالحة هي مجرد ورقة ابتزاز سياسي وتكتيك لكلا الفريقين، وللظهور أمام الجماهير بأنهما ليسا العائق أمام إتمام المصالحة، لذا وجب ان يكون هناك تحرك شعبي واسع ضد هاتين السلطتين، وأشدد على شعبي لأن القوى الرافضة للانقسام لم تنجح في ان تشكيل ضغط حقيقي على السلطتين لإنهاء انقسامهما، ولذلك سواء كان الوفد مشكلاً من سلطة رام الله أو من التنفيذية أو من المركزية فالأمر سيان، لأن الذهاب الى قطاع غزة تحت يافطة المصالحة لن يحقق أي اختراق جدي، والمفاوضات بعد الفصح اليهودي ستمدد وستعقد الصفقات مع سلطة رام الله وسيتراجع ملف المصالحة خطوات الى الوراء، وسيستمر الطرفان في إدارة الانقسام والعمل على شرعنته وتعميقه، وهذا مرضيّ وحيويّ للطرفين.

إنهاء الانقسام في حاجة الى إرادة سياسية وتغليب المصالح العليا للشعب الفلسطيني على المصالح الفئوية والحزبية الضيقة. إنهاء الانقسام في حاجة الى قيادات جريئة تتحرر من التدخلات الخارجية والأجندات غير الفلسطينية، قيادات قادرة على القول لا مصلحة فوق مصلحة الشعب الفلسطيني. قد تحقق السلطات الراهنة منافع ومكاسب آنية لها ولما تمثله، إنما ستكون الخسارة على المستوى الإستراتيجي كبيرة. ضياع القضية الوطنية وتفكك المشروع الوطني، من دون حسم النهج والخيارات، ومن دون حصول توافق وطني و«فصائلي» ومجتمعي وشعبي عليها ، سيبقينا كمن يخض الماء للحصول على زبد. لن نحصل أبداً على الزبد، فالمفاوضات تثبت في أرض الواقع وبالملموس أنها خيار عقيم وبائس لن يقودنا الى تحقيق ولو الحد الأدنى من الحقوق المشروعة لشعبنا في دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، بل يجري هذا النهج ويتواصل، على نحو يسمح للمحتل بمواصلة مشاريعه ومخططاته في تهويد الأرض و«أسرلة» السكان، وممارسة جميع أشكال التطهير العرقي في حق شعبنا الفلسطيني، فلا استيطان توقف في القدس ولا في الضفة، ولا حتى الاقتحامات والاعتقالات والاغتيالات في المناطق التي يقال إنها تخضع لسيطرة السلطة كاملة، وبالتالي فرض الاحتلال الوقائع والحقائق على الأرض يستمر وكأن ثمة موافقة ضمنية مع السلطة على ذلك.

وفي المقابل، الذين يتمسكون بخيار المقاومة، هم أيضاً لم يحققوا إنجازاً حقيقياً في هذا الجانب، رغم أهمية التمسك والتشبث بهذا الخيار، حتى لو كانت الممارسة موسمية، وبتنا نلمس أن هناك من هو مستعد لقمع المقاومة وضربها للحفاظ على مصالحه وسلطته، تحت ذريعة الحفاظ على المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

نحن أمام كارثة حقيقية إذ لا نتعامل مع قضايانا المصيرية بجدية عالية، فالمرحلة التي يمر بها شعبنا راهناً، اخطر من أي مرحلة سابقة. وليس المطلوب ا رأس الزعيم الفلاني او العلاني، وليس مطلوباً من يقامر بحقوق الشعب الفلسطيني ثم يلجأ إلى خطة تكتيكية هنا أو هناك لتحسين شروط التفاوض منتظراً أن نصفق له.

المطلوب رأس المشروع الوطني. المطلوب شطب حق العودة نهائياً. المطلوب تصفية القضية الفلسطينية تماماً... لذا بات ملحاً وضرورياً أن تكون أحزابنا وفصائلنا على مستوى الحدث والمؤامرة، وأن يُدعى الى عقد المجلس المركزي وتدعى حماس والجهاد لحضوره، أي أن تكون هناك جهة مقررة للشعب الفلسطيني، تحترم قراراتها. وما يتم الإتفاق عليه يجب ان يكون ملزماً للجميع، فنهج قولوا ما تشاؤون وأفعل ما أشاء قادنا الى الدمار، فمن يخرج على تلك القرارات أياً يكن لا شرعية له، وعليه أن يستوعب جيداً أنه لا يقرر بالنيابة عن الشعب الفلسطيني أو يغتصب شرعية تمثيله، فأمر كهذا يدخلنا أتون الحروب الداخلية والاقتتال.

الهجوم «الإسرائيلي» – الأمريكي على شعبنا يستقوي بحالة الضعف والانقسام الفلسطينية، وكذلك حالة الإنهيار العربي غير المسبوقة، فبعض الأقطار العربية أخذت علاقاتها وتنسيقاتها وإتفاقاتها مع دولة الاحتلال تخرج الى العلن، وهي تشارك معه ومع أميركا في الضغط على الشعب الفلسطيني وقيادته وتبتزها للموافقة على مشاريع تصفية القضية، وفي مقدمها الاعتراف بيهودية الدولة. هنا أقول إن أي اتفاق مع دولة الاحتلال توافق فيه السلطة الفلسطينية على إسقاط الجنسية الإسرائيلية عن أسرى الداخل سيكون مقدمة وترجمة عملية لشعار يهودية الدولة وتبادل الأراضي.

المصالحة وإنهاء الانقسام، ينبغي أن يستندا الى برنامج سياسي واستراتيجية موحدة تتوافق وتلتف حولها جميع ألوان الطيف السياسي والمجتمعي والشعبي الفلسطيني، وهي قضايا جوهرية واستراتيجية وليست قضايا ذات طابع تكتيكي واستخدامي لخدمة هذا الطرف أو ذاك، فخطر الانقسام يوازي خطر أوسلو، إن لم يكن أكثر، وكلاهما يقسّم الشعب الفلسطيني ويشرّع حالات الانفصال.